

الوثائق الرسمية

الجمعية العامة

اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان
من الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

**الجلسة ١٤٨**

الجمعة، ١٤ تموز/يوليه ١٩٩٥، الساعة ١٠٠٠
نيويورك

(سيراليون)

الرئيس: السيد بنغورا

بالتأكيد الدول الجالسة حول هذه الطاولة كأعضاء
في اللجنة الخاصة.

افتتحت الجلسة الساعة ١٢٠٥

لقد درستنا بعناية التعديلات التي يقترحها الاتحاد الروسي ادخالها على التقرير، لأننا أردنا أن نحدد المدى الذي التزم به الاتحاد الروسي إزاء الخلاص المالي والموازنى للمنظمة. ونعتقد أنه تجدر الملاحظة، من الناحية الاجرائية الخالصة، أن المواقف التي اتخذها الفريق العامل الرفيع المستوى ليست بعد مقررات، ناهيك عن أنها لم تصبح بعد قرارات معتمدة. والمناقشة التي جرت داخل ذلك الفريق العامل لا تمثل بأي حال من الأحوال توجيهات الأمم المتحدة أو توجيهات مباشرة إلى أية لجنة مثل لجنتنا.

ومع أن الممثل الروسي قد تقدم تعديلات موضوعية في مرحلة متاخرة جداً بعد مناقشات مطولة، حاول وفد بلدي أن يوليهما أقصى اهتمام ممكن. لكنني أعتقد أنه قد لا يكون من غير المرغوب فيه أن يكررها ذلك الوفد لمساعدتنا في

التقرير الثاني بعد المائة للفريق العامل
(A/AC.109/L.1835) (تابع)

السيدة كويتو (كوبا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): إن وفد كوبا، إلى جانب وفد الاتحاد الروسي، شأنه شأن جميع الوفود الحاضرة دون شك، يدرك تماماً المناقشات الخلافية التي جرت في الفريق العامل الرفيع المستوى المفتوح العضوية المعنى بالحالة المالية للأمم المتحدة. ولقد قرأتنا بعناية نداءات الأمين العام الموجهة إلى جميع الدول الأعضاء للمساعدة على ايجاد حل مناسب عاجل للأزمة المالية للمنظمة. ومع ذلك، ينبغي التساؤل عما إذا كان على هذه اللجنة وحدتها أن تتخذ خطوات محددة في مواجهة هذه الحالة، أم أن نداء الاتحاد الروسي ينبغي أن يوجه أساساً إلى الدول الأعضاء المساعدة الكبرى التي عليها متأخرات هائلة للمنظمة. وتلك الدول ليست

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطاب الملقة بالعربية والترجمات الشفوية للخطاب الملقة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطاب الأصلي. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها متوجهة لأحد أعضاء الوفد المعنى خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Section, Room C-178

نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

95-85727

*** 9585727 ***

الأمم المتحدة الأخرى، كانت متقدمة جداً في اتفاقها.

أود الآن أن أدلّ ببعض الملاحظات حول الوثائق. إننا ندرك أن اللجنة الخامسة وجهت نداء إلى هذه اللجنة لاستعراض إجراءاتها بخصوص الوثائق. ولقد طلب اليانا أن نقرر ما إذا كان يلزم البقاء على المحاضر الحرفية أم أن يوسعنا الاستعاضة عنها بمحاضر موجزة. وموقف كوبا بشأن هذه المسألة هو أننا نقترب من مرحلة حرجية فيما يتصل بولاية اللجنة ومهامها وأننا بدلاً من أن نقدم تقريراً موجزاً عن إجراءاتنا بخصوص مختلف الأقاليم، يتبع علينا أن نبني على النظام الحالي لوثائقنا. وبعبارة أخرى، نعتقد أن من الضروري البقاء على المحاضر الحرفية بدلاً من تجميع الوثائق أو العمل بنظام للتبلیغ من قبل مقرر فيتناول المشاكل في الأقاليم - على عكس المطلوب تماماً.

لقد تحلينا بأقصى درجات المرونة. ونظرة واحدة إلى وثائق اللجنة ستظهر أن القرارات بشأن مختلف الأقاليم كانت مُحكمة إلى حد كبير، روضة ونصراً. ولهذا أعتقد أننا يجب ألا نقبل بالحصول على وثائق عامة وموجزة لا تعكس فعلاً الحالة الحقيقية السائدة في الأقاليم التي تتناولها اللجنة.

وفيما يتصل بإمكانية تنقية قائمة الأقاليم التي ينطبق عليها الإعلان، يؤكد وفدي أن هذه القائمة اعتمدت على ما هي عليه في استعراض منتصف المدة، أي ١٧ إقليماً، بموجب قرار الجمعية العامة رقم ٢٥٣/٤٥ و ٢١٤/٤٧. إننا لا نغفل احتمال إجراء استعراض لتلك القائمة، ولكن اللجنة لا ينبغي أن تتحدد على الأقل في الوقت الحاضر، قراراً متسرعاً بشأن هذه المسألة. إن تاريخ ومستقبل عملية إنهاء الاستعمار هما اللذان ينبغي أن يملأا علينا تقصير القائمة أم لا. ولكن في الوقت الحاضر، يرى وفدي كوبا أن قائمة الأقاليم التي ينطبق عليها إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ينبغي أن تبقى على حالها.

هذه، إجمالاً هي تعليقاتنا على التعديلات التي اقترحها الاتحاد الروسي.

دراستها. ولدينا بعض التعليقات العامة بشأن موقف كوبا الموضوعي المتعلق بمستقبل وطبيعة هذه اللجنة وليس بشأن تعديلات محددة. وبدلاً من التعليق على تلك التعديلات الواحد تلو الآخر - وأود أن أكرر أنه بسبب تأخر الوقت كان من الصعب جداً لنا أن نستوعبها - نود أن نسجل موقفنا الموضوعي بشأن الاقتراحات التي طرحتها الاتحاد الروسي.

أولاً، نود أن نبين أنه عندما يقترح الممثل الروسي أن الاعتمادات الضرورية لدعم أنشطة اللجنة ينبغي أن تكون "حسب الاقتضاء"، يعتقد وفدي أن هذه الصيغة زائدة ولا لزوم لها. ففي ضوء الحالة التي تواجه المنظمة، إذا قلنا إن الاعتمادات لأنشطة اللجنة ينبغي أن تكون تلك الضرورية، لن يكون من الدقة القول "حسب الاقتضاء" أيضاً، لأننا إذا فعلنا هذا سنخاطر بتصفيه اعتمادات اللجنة الضرورية بالقول ضمناً بأننا لم تعد نحتاجها. ولذلك، فإن وفدي يقترح بالصياغة الحالية للفقرة ٤

وفيمما يتصل بعدد الجلسات التي عقدتها اللجنة في العام الماضي وفي هذا العام، نعتقد أن الدورة الحالية للجنة تدلل بوضوح، بالرغم من أعباء عملها الثقيلة، على أن هناك تحفيضاً ملحوظاً في الوقت المتاح لأنشطتها. وإننا نحاول أن نؤدي عملنا في أسبوع واحد ضئيل، رغم أننا جميعاً ندرك أن القضايا التي نتناولها ذات أهمية قصوى بالنسبة للعديد من الأقاليم والدول الأعضاء في اللجنة الخاصة.

فعلى سبيل المثال، فيما يتصل بخفض عدد الجلسات والزيارات إلى الأقاليم، لا بد من القول بأنه لم تحدث زيادة في النفقات هذا العام. وبالحكم من تعديلات الملتمسين الذين مثلوا أمام اللجنة، فإن رغبة ممثل الأقاليم غير الممتنعة بالحكم الذاتي تتمثل في أن تكون اللجنة على إدراك بأهمية وضرورة زيادة عدد البعثات إلى مختلف الأقاليم. وأن كامل ميزانية أنشطة اللجنة قد ازدادت بنسبة ٨٪ في المائة فقط، ولم يكن هناك أي زيادة في الانفاق على السفر. ونعتقد أنه من الخطأ في هذه المرحلة فرض قيود من هذا النوع على أنفسنا، آخذين في الاعتبار كون اللجنة، على خلاف هيئات

بمقدروها أن تقدم أفكارها واقتراحاتها مباشرة إلى المكتب أو اليكم، سيدى الرئيس، الذي يتسم نهجكم بالشفافية الدائمة. ومن المهم أن التعديلات الجوهيرية التي تحدث أثراً عظيمًا على عمل اللجنة ينبغي أن تدرس في الوقت الملائم، وليس بأسلوب متوجل وعنده آخر لحظة، كما هو الحال في هذه الحالة.

وإنني متأكد من أن الأعضاء يعرفون أن كوبا تتكلم بصراحة في جميع المحافل الدولية. وما برحنا نفخر بسمات الشفافية والروح المهنية والنزاهة السائدة في الأمانة العامة للأمم المتحدة، التي تحترم احتراماً صارماً قواعد السلوك التي يتبعها الموظفون المدنيون الدوليون. ولكن لا بد من القول بأن هذا ليس هو الحال دائمًا فيما يتعلق بلجنة الـ ٢٤ الخاصة. لقد كان مثل الاتحاد الروسي نشطاً إلى أقصى حد، وقد لاحظنا أن عدداً من موظفي الأمانة العامة، على الرغم من أنهم يتبعين عليهم أن يتحلوا بالنزاهة، كانوا يتصرفون وكأنهم أعضاء كاملi العضوية في وفد ذلك البلد.

ومن غير ريب أحاط الوفد الكوبي علماً بهذا الموقف، إلا أننا سنتحلّى بالمرونة. ونعتقد أن هذه المرونة ينبغي أن تكون متبادلة: فموظفو الأمانة العامة يمكنهم ممارسة النفوذ على أعضاء الوفود، إما من خلال المراسلات المكتوبة أو الشفوية، ولكننا نعتقد أيضاً بأن الوفود، من خلال الأمانة العامة، يمكنها أن ترفع إلى المكتب أو إلى الرئيس المقترنات التي تتصل مباشرة بمستقبل اللجنة وبوجودها نفسه، ليتسنى النظر في تلك المقترنات من جانب اللجنة بكمالها على النحو المناسب. ونحن على استعداد لتقديم جميع الحجج الضرورية دعماً لموقفنا؛ ونعتقد أن الأخلاق التي ينبغي أن تحكم الخدمة المدنية الدولية محددة بصورة واضحة. ونحن نرى أن كوبا كانت مرنة بما فيه الكفاية بشأن هذه المسألة.

السيد تشرباتك (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): أشكر ممثلة كوبا على اعلانها موقف وفد بلدها بشأن هذه المسألة. ومن الواضح أن الوفد الكوبي لم يفهمني على النحو الصحيح، وأود بداية أن أكرر شيئاً سبق لي أن قلت له. لقد قدم

ونود أن ننوه بأن النظام الداخلي الذي يحكم عمل اللجنة يوفر مظلة واسعة تشمل مجموعة واسعة من الأنشطة التي نود الإضطلاع بها. وإن فرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) - عموماً، ولكن بالتحديد الفقرة ٦ - واسع بطبيعته ويعطي هذه اللجنة ولاية واسعة. وينبغي أن نتذكر هذا، لأن ذلك القرار لا يتناول - الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي فحسب، ولكنه يفسح المجال أيضاً لهذه اللجنة لتنظر في العديد من المسائل الأخرى.

وبالرغم من القيود السلبية التي فرضت علينا في الفترات الأخيرة، فإن بلدي سيؤيد في أي مجال أو أي محفل أن يجري تعزيز عمل هذه اللجنة، لأننا نعتقد أن عملية إنهاء الاستعمار لم تكتمل بعد، وأنها عملية جارية وما زال يتبعها علينا أن تقوم فيها بالكثير. وفي هذا الصدد، هناك العديد من الأقاليم والعديد من الشعوب في العالم التي تتطلع إلى اللجنة وتضع أملها فيها. وبالأمس شعرت بشيء من الاحتياط عند استماعي إلى تعليق من ملتمس حيث قال إن هذه الهيئة تبدو وكأنها لجنة للملتمسين بدلًا عن أن تكون اللجنة الخاصة. وكوبا تأسف لهذه الحالة وتأمل ألا تكون قائمة. إننا، كبلد، أسهمنا في تعزيز مصداقية اللجنة وسنواصل القيام بذلك.

ومع أننا، كبلد وكوفد، نسلم باحتياجات وضغوط الحالة المالية ونحيط علماً ببداءات الأمين العام، فإننا نعتقد أن القيام، باندفاع وفي آخر جلسة من الدورة تقريرياً، بإدخال التعديلات التي من شأنها، عملياً، أن تعارض وتعكس جميع إجراءاتنا وقواعدنا بل ونفس ولاية اللجنة ومبرر وجودها، ليس، ولم يكن فقط، الأسلوب الأمثل لحل هذه الأزمة.

وأخيراً، على الرغم من أن الوفد الكوبي يحترم حق أي وفد في تقديم التعديلات في أي مرحلة من المفاوضات، فإننا نود أن نشير، بوصفنا عضواً في مكتب اللجنة، إلى أن كوبا تعتقد بأن المفاوضات والمشاورات التي عقدناها في اللجنة يجب أن تكون شفافة بما فيه الكفاية لتمكن أي دولة عضو أو أي جهة أخرى من المشاركة فيها. وإذا لم تتمكن من القيام بذلك في أية مرحلة، فإن

وإذ انتقل إلى الفقرة ١٠، فإنني أعتذر إلى أعضاء اللجنة؛ وأود أن أتقدم بنص منقح جديد لتلك الفقرة، وجعلته متوفراً بشكله المكتوب لكي يوزع على الأعضاء. واسمحوا لي أن أبين هدفه. ويؤكد وفد بلدي على أنه لم يبتدع أي تعديل من

وفدي تعديلاته في الجلسات العامة للجنة، لا للاستعجال، وإنما لأنه لم تكن لديه الفرصة للقيام بذلك داخل الفريق العامل. لقد حرمنا من تلك الفرصة. ولهذا اضطر وفد بلدي إلى تقديم تعديلاته في الجلسة العامة.

ثانياً، أود التأكيد على أنني تقدمت بتعديلاتي على أمل مناقشة مضمونها، وأن اللجنة لن تضيع مزيداً من الوقت على البيانات العامة. وعندما نتكلم عن ضرورة تعزيز فعالية عمل اللجنة، فإننا نفكر بجميع جوانب هذه المسألة، بدءاً بالمضمون الوارد في الوثائق وانتهاءً بتنظيم أعمالنا. وما يؤسف له، أن الطريقة التي يتعامل بها بعض أعضاء اللجنة بالنسبة لمهمة تعزيز فعالية عملنا تتجلى بصورة واضحة جداً في بدء اجتماعنا هذا بعد ساعتين من موعده. وبالاضافة إلى ذلك، فإن هذا يولد حالة لا تتمكن الوفود معها من معالجة المسائل الهامة الأخرى. فهي تعيق عمل دورتنا، وتؤدي إلى تكاليف لا جدوى منها ومفرطة بالنسبة للمنظمة. واعتقد أن التأخير لمدة ساعتين من بدء اجتماع اللجنة يمثل مبلغ كبيراً من المال.

وإنني أحث على الانتقال من البيانات العامة إلى مناقشة مشروع الوثيقة المعروض علينا، وسأدلي ببعض التعقيبات بشأن هذه الوثيقة.

وبالنسبة للفقرة ٩ و موقف وفد بلدي المؤيد للاستعاضة عن المحاضر الحرفية بمحاضر موجزة، أود أن أشير إلى أن هذا يعبر عن الممارسة المتتبعة في لجنة المسائل السياسية الخاصة وانهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)، وهي ممارسة دلت على فائدتها في مجالات العمل الأخرى للمنظمة أيضاً. وأعتقد بأن موظفي الأمانة العامة يتمتعون بالمؤهلات الكافية لاعداد محاضر موجزة تقدم وصفاً واصحاً للمواقف التي تعرب عنها الوفود. ولكن اذا اراد أي وفد استخدام المحاضر الحرفية لأغراضه الدعائية، فلا أظن أن المنظمة يجب أن تمول تلك الأنشطة. وفي حين أن البعض يريد الانخراط في أنشطة دعائية، فإن وفد بلدي من جانبه يريد أن يؤدي عمله. إن لكل وفد الحق في إصدار نشراته الصحفية واستخدام الوسائل الأخرى للإعلان عن آرائه.

بوضفكم رئيس لجنتنا بالنيابة، واسمحوا لي أيضاً أن أثني على الدور الذي اضطُل به السفير ببرسو الذي اضطر للرحيل، للأسف، بسبب ظروف غير متوقعة.

إنني واحد من تأخرنا في الحضور بعض الشيء. وأقول إن ذلك التأخير لم يكن متعمداً. فقد كنت أؤدي عملاً للأمم المتحدة، وأعتذر عن التكلفة التي أتسبب فيها، والازعاج الذي قد أسببه لبعض الممثلين.

ستكون تعليقاتي عامة مثل تعليقات المتكلمين الآخرين. وأنا أيضاً لاحظت التعديلات المقيدة والمخلصة جداً التي قدمها وفد الاتحاد الروسي بالأمس. ومن المؤسف أننا، عندما غادرنا في اللحظات الأخيرة من الليلة الماضية، لم يكن معنا النص الفعلي. وبالتالي فإنني أحاول أن أفك رموز ملاحظاتي، وقد خلصت إلى أن هذه التعديلات في الواقع، حتى وإن كانقصد منها خيراً، تزيد من تعويق عملنا وتكتلنا أكثر بكثير.

وفيما يتعلق بالاشارات العامة إلى مسألة التكاليف، والإشارة بوجه خاص إلى بيان الأمين العام عن الوضع المالي للأمم المتحدة، يراودني شعور، على غرار مثل كوبا، بأن هذه المسألة تعالج على النحو الكافي في مكان آخر. لقد كان ذلك البيان، من وجهة نظر وفد بلدي، بمثابة نداءً موجه إلى الدول الأعضاء لكي تفي بجميع التزاماتها وتدفع المبالغ المستحقة عليها في الوقت المحدد. وكان موجهاً بالذات إلى البلدان التي عليها متأخرات، والتي تصادف أيضاً أن يكون بعضها مكلفاً بمسؤولية اتخاذ قرارات تؤثر على كافة أعضاء الأمم المتحدة. وبناءً على ذلك، يكون من واجبنا جميعاً أن ندفع.

وبما أن ملاحظاتي ستكون عامة، كما ذكرت من قبل، فلا بد لي من أن أؤكد بأمانة أن التعديلات المطروحة مقيدة جداً ولكنها لن تغير من النص كثيراً. فالمسألة تتعلق بمواطن التأكيد أكثر مما تتعلق بالمضمون، في رأي وفد بلدي. وأود أن أناشد زميلنا من الاتحاد الروسي وبربما أعضاء وفود أخرى، أن يتركوا النص كما كان معروضاً علينا. ولعله يتسعى لنا في الدورة المقبلة أن ننظر بتمعن شديد في بعض الأفكار التي ما زالت متقدمة على عمل

التعديلات التي قدمها. وجل ما حاول وفدي أن يعمل هو أن يلخص ويولف المقترفات التي قدمها أعضاء اللجنة خلال فترة طويلة من الوقت، كما تجسدت في الحلقة الدراسية المعقدة في ترينيداد وتوباغو وفي مقرراتها. تلك الحلقة، وخصوصاً التائج والتوصيات التي تم التوصل إليها بتوافق الآراء فيها، تنطبق تماماً على ما يود وفدي أن يقوله بالنسبة للفقرات ٢ و ١٠ و ١٤ و ٢٤.

ومع ذلك، أود أن أشرح بدقة ما كان يدور في ذهن وفدي حينما اقترح تعديلات على الفقرة ١٠. إننا الآن في عام ١٩٩٥، وقد بلغنا منتصف الطريق في تنفيذ خطة عمل العقد الدولي. وفي العام القادم لن يكون متبقياً من فترة الخطة سوى أربع سنوات. ويرى وفدي أن الوقت قد حان للاقاء نظرة متمعنة وتفصيلية على المسائل التي تهتم بها اللجنة الخاصة، وبالذات فيما يتعلق بعمل لجنتها الفرعية.

وغرضنا الوحد من وراء ذلك لا أن نحذف أية أقاليم من جدول أعمالنا، بل أن ندرس بدقة وعناء وبشكل بناءً مدى تقدم تلك الأقاليم نحو هدفنا العام، وهو تنفيذ خطة العمل، والتطبيق الشامل لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة. وهذا هو الغرض من اقتراحي.

ويرى وفدي بلدي أن هذا التحليل المتأني والشامل، والذي سيجري، بالطبع، على أساس وثائق تعدّها الأمانة العامة، مع امكانية اشراك الدول القائمة بالادارة، من شأنه أن ينشط عمل لجنتنا بهدف استكمال المهام الموكلة إلينا في إطار ولايتنا. ونرى وفدي بلدي والهدف من عمله في اللجنة هما تسريع عملية صنع القرار فيما يتعلق بعمل اللجنة، وتعزيز فعاليتها بغية تحقيق الهدف الذي أنشئت من أجله. ووفد بلدي يرجو ملحاً من أعضاء جميع الوفود الأخرى أن يفهموا أن هذا كان دافعنا.

السيد موامبو لوكتو (جمهورية تنزانيا المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي، سيد الرئيس، بما أن هذه هي المرة الأولى التي آخذ فيها الكلمة، أن أنهكم على توليكم مسؤوليتكم

"ينبغي للجنة الخاصة، مع مراعاة أن العقد الدولي للقضاء على الاستعمار دخل مرحلته النهائية، وتمشيا مع مناقشات وقرارات اللجنة الخاصة وهيئاتها الفرعية، أن تدرج في جدول الأعمال لدورتها العام ١٩٩٦ بمنها بعنوان 'قائمة البلدان التي ينطبق عليها الإعلان' للنظر فيه على نحو مفصل ومستفيض".

إنني أدرك القلق الذي يساور الوفد الروسي. ولكن وفدي يفهم أن قائمة الأقاليم تضعها الجمعية العامة، وأعتقد أن قرارات الجمعية العامة وإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة تنطبق اليوم على الأقاليم الـ ١٧ المتبقية كما كانت تنطبق دوماً في الماضي. واقتراح إذن أنه ينبغي لهذه اللجنة أن تركز على إتاحة الفرصة لشعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي بأن تقرر الاتجاه الذي تريد أن تسلكه. حيث إنّ تعلم ما إذا ستبقى على القائمة أم لا، وما إذا اختارت سبيلها بحرية.

في الختام، اقترح على زميلي من الاتحاد الروسي أن نقيّد بالنص الأصلي بقدر الإمكان من أجل توفير الوقت الذي تتفق على أنه أمر جوهري، ومن دون التقليل من أهمية جوهر هذه التعديلات المقتصدة.

السيد فيسوananathan (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): في البداية أود أن أعرب عن تأييدنا للبيانين اللذين أدلى بهما ممثلاً كوبا وتنزانيا.

وأود أيضاً أنأشكر زميلاً من الاتحاد الروسي على شرحه لنا الدوافع وراء هذه التعديلات وال Shawagl التي ترتكز عليها. ونحن نقدر هذا. وأريد أنه يعلم أننا جميعاً نتشاطر الشواغل نفسها عندما يتعلق الأمر بكلفة أن تستخدم موارد الأمم المتحدة استخداماً فعالاً واقتصادياً، وألا تتعرض للهدر. وأود أن أؤكد له أيضاً أننا لكوننا جميعاً نسهم في الأمم المتحدة، فإننا جميعاً نتشاطر هذه الشواغل. وأعتقد أننا نسير في الاتجاه الصحيح. فلقد خضنا عدد الجلسات واقتصرنا في أشياء كثيرة، وأعتقد أننا توصلنا الآن إلى الحد الأدنى. وأننا

لجتنا في هذه المرحلة، بمعنى أنه جرت الاشارة أيضاً إلى تقرير الحلقة الدراسية المعقدة في ترينيداد وتوباغو، الذي لم يناقش رسمياً حتى الآن. وربما تقوم بذلك في المرة القادمة. وأعتقد أنه قد يكون من الأفضل ارجاء مناقشة بعض هذه المسائل إلى الدورة المقبلة لأن التقرير الذي أشار إليه الوفد الروسي، وعن صوابه، والذي يستشهد به، يعبر عن المزاج الجديد لعصرنا. ونظن أن بعض المناقشات التي جرت في ترينيداد وتوباغو تجاوزت بعض الشيء الحد الذي تشعر فيه بعض الوفود بالراحة.

هذه كانت محاولة لتكيف أسلوب عمل هذه اللجنة مع الظروف الجديدة التي تواجهنا. ولم يكن يساورنا في وقت من الأوقات أدنى شك في التزام الاتحاد الروسي، أو روسيا كبلد، بقضية إنهاء الاستعمار. لقد كان بعضنا يعمل دائماً مع الوفد الروسي. ونحن نعرف إنجازاتهم الأممية، ونعرف أن العديد من البلدان التي أصبحت الآن أعضاء في الأمم المتحدة تدين بالكثير لما قدمته بلدان مثل روسيا في الماضي وما زالت تقدمه حتى الآن.

وأعتقد أننا، وقد بلغنا منتصف المرحلة من العقد، ينبغي لنا أن نحدّر من أنه مهما فعلنا في هذه اللجنة فلا بد أن يكون لصالح الشعوب التي مازالت مستعمرة - وهي الشعوب التي تعيش في الأقاليم الـ ١٧ غير المتمتعة بالحكم الذاتي، والتي لا جدال على كونها شعوباً مستعمرة ولا على كونها خاصة للدول القائمة بالإدارة. ومتروك لهذه اللجنة أن تتحقق من إحراز التقدم بحلول العام ٢٠٠٠، مع أن بعض التقدم أحرز فعلاً حتى الآن.

وإحدى مشاكلنا الرئيسية مازالت تكمن في عدم مشاركة الدول القائمة بالإدارة. ونحن في هذه اللجنة نحاول أن نتكلم بالنيابة عن هذه الدول لأننا نريد أن تصبح آراؤها معروفة، حتى يمكننا إحراز التقدم في تلك المجالات المحددة.

وفيما يتعلق بالفقرة ١٠، أعتقد أنها عدلت، ولكنني لا أعلم ما إذا كان التعديل قد عُرض. واسمحوا لي إذن أن أقرأ من النص المعدل:

ينطبق علينا أيضاً. ولا يتعين علينا أن ندخل أي شيءٍ يحيط علماً على نحو محدد بهذه المسائل. ونحن جميعاً ندرك ذلك.

وفيما يتعلق بالفقرة ٦ (ب) التي استعيا فيها عن العنوان الفرعي "جلسات الهيئات الفرعية" بالعنوان الفرعي "جلسات اللجنة الفرعية والفريق العامل"، لست حسن الإطلاع على الإجراء، لكن ليست لي مشكلة مع هذا التعديل.

وتعديله المقترن بالفقرة ٨ - إصدار ورقة عمل مدمجة واحدة بشأن جميع الأقاليم غير المتممدة بالحكم الذاتي - غير مقبول. فهذه الأقاليم تواجه ظروفاً ومشاكل ومسائل مختلفة، واتفقنا في هذه اللجنة على أن نحيط علماً بهذه الاختلافات وأن نتصدى لها على أساس تفضيلي. وسيحيط هذا الهدف لو طلبنا إصدار ورقة عمل موحدة. ونصر على أنه ينبغي تقديم أوراق منفصلة بشأن كل إقليم من هذه الأقاليم.

وينص التعديل على الفقرة ٩ على أنه ينبغي الاستعاضة عن المحاضر الحرفية بمحاضر موجزة. ليس لدينا مشكلة مع ذلك التعديل ما دامت الممارسة متتبعة في اللجان الأخرى أيضاً. وحين تقرر الأمم المتحدة أن تفعل هذا بصورة متسقة في جميع اللجان، فنحن أيضاً يمكن أن نتبع ذلك التوجه. ولكن لا يسعنا أن نميز قائلين أننا سنكتفي بالمحاضر الموجزة في هذه اللجنة بالذات، في حين ستكون لدى اللجان الأخرى محاضر حرفية.

وبالنسبة لمسألة قائمة الأقاليم، ليس لدينا اعتراض على هذا، فيما عدا أنه يمكن إعطاؤها دلالة أكبر. وأجد أن هناك مسألة لم نتناولها في هذه اللجنة ألا وهي تنفيذ خطة العمل الموضوعة فيما يتصل بالعقد الدولي للقضاء على الاستعمار. ومن الضوري القيام باستعراضها استعراضاً تفصيلياً للنظر في الإجراءات التي اتخذت والمجالات التي ينبغي اتخاذ إجراءات بشأنها وكيف يمكن القيام بذلك؛ وما إذا كان يلزم القيام بأية تغييرات؛ وما هي التطورات الجديدة وما إلى ذلك. وإذا كان هناك استعراض عام لخطة عمل العقد، فمن الطبيعي لهذا الاستعراض أن يشمل مسألة وضع قائمة بالأقاليم

لا أعتقد أنه يوجد مجال آخر لخوض أنشطتنا على نحو إضافي، لأن من شأن ذلك أن يعوق التنفيذ الفعال لولاية اللجنة.

ولا بد من أن نضع نصب أعيننا أنه لا يسعنا الآن، في المراحل النهائية لإنتهاء الاستعمار، أن نضع حجر عثرة آخر في طريق هذه اللجنة، وبخاصة من صفتنا نحن. وأود أن أؤكد له أن الهدف النهائي لهذه اللجنة هو حل نفسها بنفسها. ونحن نريد أن تحل هذه اللجنة نفسها حالما تتحقق الأهداف المتمثلة في إنهاء الاستعمار، الذي وضعنا العام ٢٠٠٠ الموعد المحدد له. ولن يتعين على الأمم المتحدة بعد ذلك الوقت أن تنفق المال على هذه اللجنة، ونحن جميعاً نتطلع إلى بلوغ ذلك اليوم.

وأود الآن أن أتناول التعديلات التي اقترحها الاتحاد الروسي واحداً واحداً، بالإضافة إلى تأييد الاتصال الذي تقدم به زميلنا من تزانيا وفاده أن أية تعديلات على الورقة التي قدمها الفريق العامل توا - والتي نشعر بالسرور إزاءها - يمكن خفضها إلى الحد الأدنى كي لا تؤثر في جوهر الورقة.

وأعتقد أن تعديل الفقرة ٤ الذي نصه كالتالي: "بأن تخصص الجمعية العامة، حسب الاقتضاء"، غير ضروري. ولا يسعنا أن نؤيده لأننا ينبغي ألا نضع هذا النوع من القيد على عمل اللجنة. وإذا كانت المسألة مسألة حلقات دراسية وما يتعلق بها من نفقات، أود أن أقول إننا وجددنا الحلقة الدراسية المعقودة في تринيداد وتوباغو مفيدة جداً وتنقيفية جداً. فلقد تم توضيح عدد من الأفكار في جو غير رسمي للغاية. ونعتقد إذن أن هذه الحلقات الدراسية مفيدة وأنه ينبغي ألا تخفض هذه النفقات. وهناك هيئات أخرى تتناول تمويل الأمم المتحدة بصورة عامة، والقرار إذن يعود لها. فلنستمع عن وضع حجر عثرة في طريقنا بالذات.

ويشير ممثل الاتحاد الروسي في الفقرة ٥، إلى طلب الأمين العام في بيانه المؤرخ ٢٢ حزيران/يونيه ١٩٩٥. وهذا ليس ضرورياً. فقرارات اللجنة الأخرى وأوراق العمل العائدة لها لا تنطبق على هذه المسائل، وما ينطبق على لجان وهيئات أخرى

مسلط على رأس اللجنة ألا وهو عدم وجود الموارد والتقشف الشديد.

لقد عانى أعضاء مكتب اللجنة، عند تحضيره للحلقة الدراسية، ومعاناة كبيرة خلال شهور كثيرة في مواجهة الأمور المالية المصطنعة، ومن ثم التحضير لحلقة دراسية جيدة. ولا تزيد أن تدخل أي تعديل بحيث نعاني مرة أخرى خلال الأعوام القادمة. فالمكتب، من خلال اجتماعاته، يراعي جداً الأمور المالية فيما يتعلق بالوثائق وبالاجتماعات وبكل الأمور الأخرى. وهذه النواحي الماليةأخذها المكتب بعين الاعتبار. والفريق العامل أيضاً، من خلال الفقرات الموجودة في الوثيقة، رشد أعماله بنفسه إلى الحد الأقصى. ولا نستطيع أن نفعل أكثر من ذلك.

أما بالنسبة للتعديل المقترن على الفقرة العاشرة بأن تعد الأمانة العامة خلال العام القادم قائمة بتطور الأقاليم، فهذه مرحلة متطرفة، ولا يمكن للجنة في الوقت الحاضر أن تفعل ذلك. وما دامت الدول القائمة بالإدارة لا تتعاون مع اللجنة فإن اللجنة لا تستطيع أن تفعل ذلك. وعندما تتعاون الدول القائمة بالإدارة مع اللجنة في دراسة كل إقليم على حدة، فعندما يمكن للجنة أن تقبل تعديل الفقرة العاشرة. أما في الوقت الحاضر فلا تستطيع اللجنة ذلك، لأن الميثاق وقرارات الجمعية العامة حددت عمل اللجنة بالتعاون مع الدول القائمة بالإدارة. وما دام التعاون ليس موجوداً في الوقت الحاضر فلا تستطيع اللجنة أن تتقدم في عملها.

لذلك ربما أمكن لمندوب روسيا أن يؤجل بعض التعديلات التي قدمها للدورة القادمة. وربما نرى خلال الأشهر القليلة القادمة أن الدول القائمة بالإدارة قد بدأت تتعاون مع اللجنة. وعندما يمكن أن نعطي لعملنا في اللجنة اتجاهها آخر. أما الآن فلا نستطيع أن نغير مبادئ وهدف اللجنة ما دامت الدول القائمة بالإدارة لا تتعاون معها.

السيدة خان - كومينغز (トリニティاد وتوباغو)
(ترجمة شفوية عن الانكليزية): أردت فقط أن أتقدم بنداء إلى جميع الوفود، من أجل المضي قدماً بعمل اللجنة. وكما قلت، سيدى، لقد فقدنا الكثير من

التي ينطبق عليها الإعلان. وأناشد زميلي ممثل الاتحاد الروسي النظر في تلك النقطة.

وبصرف النظر عما اقترحه ممثل الاتحاد الروسي، الذي تعقيب إضافي على الفقرة ١١، تشير الجملة الأخيرة إلى الحلقة الدراسية القادمة المقترن عقدها في عام ١٩٩٦ والتي سيحضرها ممثلو جميع الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في منطقة المحيط الهادئ، لكنني أفترض أن تلك الحلقة الدراسية ستكون مفتوحة أيضاً لمشاركة آخرين مثل المنظمات غير الحكومية والمنظمات الإقليمية وأعضاء اللجنة؛ وفي ضوء ذلك ربما تعين تعديل النص.

ولا أجد صعوبة في قبول التعديل الآخير المتصل بالفقرة ١٤ الجديدة المقترنة، بيد أنني أعتقد أنه ينبغي النظر إليها من وجهة نظر الإجراءات والقواعد والتعليمات المنظمة لهذه المسائل.

السيد العطار (الجمهورية العربية السورية): نظراً لأن اجتماعنا بدأ بعد ساعتين من الموعد المحدد له، وأيضاً نظراً لضيق الوقت، وحيث أن لجنتنا يجب أن تنهي أعمالها، فسأراعي الاختصار الشديد ولن أكرر ما قاله المتحدثون الذين سبقوني.

وكما ناشد السيد مندوب الهند مندوب الاتحاد الروسي أناشده أنا أيضاً كي ينضم إلى أعضاء اللجنة بحيث إذا قبلنا بعض التعديلات فينبغي أن تكون موضوعية وأن يكون هدفها الأساسية تقوية عمل لجنتنا وليس إضعافه. الهدف هو تقوية عمل اللجنة الخاصة.

أود أن أدلّي فقط ببعض الملاحظات عن الاقتراحات المقدمة. البعض منها موضوعي. وإنني متأكد من أن مندوب الاتحاد الروسي قدم تلك الاقتراحات انطلاقاً من اهتمامه باللجنة وبتطوير عملها. ولذلك ربما لن يصر على مناقشتها جميراً، وربما تقبل أعضاء اللجنة أيضاً الاقتراحات أو التعديلات الملائمة لتقوية عمل اللجنة. وبعض الاقتراحات تنصب على النواحي المالية لعمل اللجنة. وهذا موضوع مهم جداً، نظراً لأنه يوجد دائماً سيف

فيما يخص الفقرة ٨ المتعلقة بدمج ورقات العمل في ورقة موحدة، مع أرى جدوى هذه التوصية، فإنني أشك في طابعها العملي. إنني أعرف أن الوثائق تصدر في مواعيد متعاقبة قد تتوقف أحياناً على نوع المعلومات المتاحة للأمانة العامة عندما تعددت. وبينما أرى فائدة الحصول على وثيقة موحدة، أتساءل عن مدى توفر المعلومات اللازمة لإنتاج هذه الورقات. وأعتقد أن ذلك العنصر ربما يفرض بعض القيود على الأمانة العامة. وقد يكون من الضروري أن تعد الوثائق بشكل منفصل، كما أوصى بذلك ممثل الهند.

ولا تعترضني أية مشكلة فيما يتعلق بالتعديل المتصل بالفقرة ٩ إذا كانت هذه هي الممارسة المستقرة.

فيما يخص التعديل المتعلق بالفقرة ١٠، أعتقد أن اشتراكنا في الحلقة الدراسية في تربينياد أتاح لنا بعض الوقت للتفكير والتأمل في سبب وجود اللجنة. لقد احتجنا إلى بعض الوقت للبحث عن الذات ولبرى كيف يمكننا التقدم بعمل اللجنة. وأعتقد أن اللجنة ينبغي أن تتصرف بسرعة عندما تكون هناك حاجة للتغيير، وألا تخطرط بشكل لا لزوم له في عملية طويلة، لأننا نعرف أنه لم تبق سوى خمس سنوات على انتهاء العقد الدولي. وإذا ما تأخرنا كثيراً فنحن، بأنفسنا، سنقلل من الوقت المتاح لأداء عملنا.

الوقت والكثير من المال. هناك مزايا في جميع البيانات التي أدى بها جميع أعضاء اللجنة، وأعتقد أن بعضها جدير بالنظر إلى حد كبير. وأعتقد أنه يجب علينا أن نتناول مباشرة تلك التي تستحق النظر والتي نقبلها. وتلك التي تحتاج إلى التأجيل ينبغي تأجيلها إلى الوقت الملائم.

وأود أن أتناول مباشرة بعض التعديلات التي قدمها الوفد الروسي. وأعتقد أن ممثل الهند كان محقا تماماً في تناول التعديلات بغية المضي قدماً بعمل اللجنة.

وفيما يتصل بالفقرة ٤، أؤيد التوصية التي قدمتها الهند، بأننا يجب أن نبني على النص الأصلي المقدم من الفريق العامل.

وفيما يتصل بالفقرة ٥، أذكر بأن الأمانة العامة أشارت بالأمس إلى أنه على الرغم من تقليل دور اللجنة الفرعية إلى دوره أقصر في هذا العام، أعتقد أن عدد الجلسات التي عقدتها كان مساوياً تقريباً للعدد الذي عقده في العام الماضي، بل كان أكبر. لذلك فإنه ليس متأكداً من أن الدورة الأقصر ساهمت مساهمة فعالة فعلاً من الناحية المالية. أعتقد أنه ينبغي التتحقق من هذه المسألة. وإنني أوافق على أن الفترة الأقصر قلل من الوقت الذي استغرقه اللجنة في عملها، الأمر الذي فضلته بالنسبة للحالة في العام الماضي. وأعتقد أننا يجب أن نبني على المدة الأقصر، لكنني لا أعتقد أنها ساهمت في خفض نفقات اللجنة. لست متأكداً من صحة ذلك، ولذلكحتاج إلى استيضاح للأمر.

وفيما يخص الفقرة ٦ (ب)، أافق على التوصية بإعادة تسمية العنوان "جلسات الهيئات الفرعية" ليصبح "جلسات اللجنة الفرعية والفريق العامل". وعدا ذلك، في الجزء (أ) نحن نقول "الجلسات العامة" وهي تشير إلى نوع الجلسات، بينما الجزء (ب) يشير إلى الهيئات التي تعقد لها جلسات. وحتى نحافظ على بعض الاتساق، أعتقد أن الجزء (أ) ينبغي أن يشير بالشكل المناسب إلى اجتماعات اللجنة الخاصة، بينما يشير الجزء (ب) إلى اجتماعات اللجنة الفرعية والفريق العامل. وهذا سيحفظ بعض الاتساق. إن المسألة مسألة شكل.

إننا ينبغي أن نأخذ بأية تعدلات تكون عملية. ومع ذلك، أوافق مع ممثلي تنزانيا والهند على أنه لن يكون من الممكن إقرار كل تلك التعديلات قبل مناقشة تقرير الفريق العامل بشأن الحلقة الدراسية في ترينيداد وباستفاضة واعتماده. وقد تحتاج إلى تأجيل اتخاذ القرار بشأن هذا التعديل إلى أن نبت في التقرير.

وفيمما يخص الفقرة ٤ الجديدة المقترحة، فإنني، مع ممثل الهند - لست متأكدة من ماهية الجاب الإجرائي. كيف ينتخب هذا الفريق العامل؟ لا بد أن يكون هناك إجراء، وقد يتعين علينا أن نستعرضه. كما أنتي لست متأكدة من كيفية أداء مكتب مفتوح العضوية لأعماله. إن الأمر يبدو غريبا للغاية، لكنني أعتقد أن علينا أن ننظر إلى الناحية العملية مرة أخرى وفي عملية صنع القرارات الخاصة بالمكتب. إنكم بحاجة إلى أن يتتوفر لديكم مكتب صغير يمكنه أن يتخذ القرارات في فترة قصيرة من الوقت. وبالتالي نحن بحاجة إلى أن ننظر بشكل أوثق في هذا التعديل الأخير.

وأيضا، بالنسبة لشكل التقرير، لدى توصية عامة. إنني لاحظ أننا استخدمنا أرقاماً عربية للعناوين الفرعية وكذلك للقرارات، الأمر الذي يسبب بعض الإرباك. وربما أمكننا استخدام أرقام رومانية للعناوين الفرعية وأرقاماً عربية للقرارات، لمجرد توضيح المظهر.

رفعت الجلسة الساعة ١٣٠٥